

مجلس الأمن

Distr.: General
12 March 2020
Arabic
Original: English

التقرير الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة بشأن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والوجود اللاحق

أولا - مقدمة

1 - طلب مجلس الأمن، في قراره 2495 (2019) المؤرخ 31 تشرين الأول/أكتوبر 2019، إلى رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة أن يقدما تقريرا خاصا في موعد لا يتجاوز 31 كانون الثاني/يناير 2020 يعرض تقييما للحالة السائدة في الميدان في دارفور، والتطورات المستجدة في عملية السلام، ومعلومات عن حالة مواقع أفرقة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور التي سُلِّمت سابقا، وتوصيات بشأن مسار العمل المناسب فيما يتعلق بسحب البعثة، والخيارات المتعلقة بالوجود اللاحق للبعثة، استنادا إلى آراء حكومة السودان واحتياجاتها. وبطلب من الأمانة العامة، مُدد الإطار الزمني المحدد لإصدار التقرير لفترة أسبوعين تنتهي بحلول 14 شباط/فبراير 2020.

ثانيا - التطورات المستجدة في الحالة السائدة في دارفور وتنفيذ الولاية المنوطة بالعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

ألف - الحالة السياسية

التطورات السياسية في السودان

2 - واصلت الحكومة الانتقالية تنفيذ المهام العاجلة والمعقّدة للفترة الانتقالية، وفق ما ينص عليه الإعلان الدستوري المؤرخ 17 آب/أغسطس 2019، على الرغم من بعض حالات التأخير التي اعترتها. وفي أعقاب التوقيع على إعلان جوبا المتعلق بتدابير بناء الثقة والتمهيد للتفاوض في 11 أيلول/سبتمبر 2019 من قِبل الحكومة الانتقالية والجبهة الثورية السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال جناح عبد العزيز الحلو، أُرجئ تشكيل الهيئة التشريعية الانتقالية وتعيين حكام الولايات المدنيين حتى يتسنى للحركات المسلحة المشاركة بعد اختتام محادثات السلام.

3 - وفي 12 تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر النائب العام أوامر بإلقاء القبض على قادة انقلاب عام 1989 الذي أوصل الرئيس السابق عمر البشير إلى سدة الحكم، وهم نائب الرئيس السابق علي عثمان

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في 17 آذار/مارس 2020.

170320 170320 20-02758 (A)





طه، والمدير السابق لجهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني، نافع علي نافع، والمستشار الرئاسي ووزير النفط السابق، عوض أحمد الجاز، والأمين العام لحزب المؤتمر الشعبي، علي الحاج. وفي 28 تشرين الثاني/نوفمبر، حُلَّ حزب المؤتمر الوطني الحاكم السابق وما يرتبط به من كيانات، وتقررت مُصادرة أمواله وإعادتها إلى الخزينة الوطنية. وفي 13 كانون الأول/ديسمبر، أُدين السيد البشير بتهمة غسل الأموال والفساد وصدر بحقه حكم بالسجن لمدة سنتين. وفي 11 شباط/فبراير، أعلنت الحكومة الانتقالية أن السيد البشير سيُسمح له بالمثول أمام المحكمة الجنائية الدولية.

4 - وفي 14 كانون الثاني/يناير، اندلعت اشتباكات بين أعضاء سابقين في جهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني، الذي تم حله وأُعطي اسما جديدا هو جهاز المخابرات العامة، وقوات الدعم السريع المنتشرة في مواقع مختلفة حول الخرطوم (أحياء سوبا والرياض وخافوري) ومدينة الأُبيِّض، بولاية شمال كردفان. وخلال ذلك عمد حوالي 500 من الموظفين السابقين في جهاز الأمن والمخابرات الوطني السوادني الذين كانوا يحتجون على فصلهم من العمل ويطالبون بالمتأخرات المستحقة لهم من المرتبات والاستحقاقات إلى إطلاق النار في الهواء، وأدت عمليات تبادل إطلاق النار التي استمرت يوما كاملاً في وقت لاحق إلى إصابة أربعة أشخاص على الأقل بجروح إلى أن تمكنت القوات الحكومية من إخمادها.

عملية السلام

5 - في 14 تشرين الأول/أكتوبر، بدأت الحكومة الانتقالية والجماعات المسلحة السودانية الجولة الثانية من المفاوضات في جوبا، برعاية رئيس جنوب السودان سلفا كير ميارديت. وانتهت المحادثات في 21 تشرين الأول/أكتوبر بتوقيع إعلان سياسي بين الحكومة الانتقالية والجبهة الثورية السودانية. وكان من المقرر أن تُستأنف الجولة الثالثة من المحادثات في 21 تشرين الثاني/نوفمبر، إلا أنها لم تبدأ إلا في 10 كانون الأول/ديسمبر ، بخمسة مسارات منفصلة تشمل ولايات دارفور والنيل الأزرق ومنطقتَي جنوب كردفان، ووسط السودان وشرقه وشماله. ومُدِّد الموعد النهائي لاختتام المحادثات من 14 كانون الأول/ديسمبر 2019 إلى 14 شباط/فبراير 2020.

6 - وفي 17 كانون الأول/ديسمبر، وقّعت الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال جناح مالك عقار والحكومة الانتقالية اتفاقا بشأن تقديم المساعدة الإنسانية ووقف الأعمال العدائية فيما يتعلق بالمنطقتين. ونص الاتفاق على إنشاء لجنة مشتركة للعمل الإنساني لتتولى تنسيق الجهود المتصلة بالمساعدة الإنسانية، علاوةً على آلية لرصد وقف الأعمال العدائية يرأسها ممثل جنوب السودان. وقد وصل أعضاء آلية الرصد إلى الخرطوم في 20 كانون الثاني/يناير للشروع في أعمالهم. وفي 23 كانون الأول/ ديسمبر، عُرض على الحكومة الانتقالية اتفاق إطاري للمسار الشرقي (مؤتمر البجا). وفي اليوم التالي، تم التوقيع أيضا مع الحكومة الانتقالية على اتفاق السلام النهائي للمسار المركزي (الحزب الاتحادي الديمقراطي والجبهة الثورية السودانية. وفي 28 كانون الأول/ديسمبر، وقعت الحكومة الانتقالية وبعض الحركات المسلحة في دارفور، هي حركة العدل والمساواة السودانية، وجيش تحرير السودان - جناح ميني ميناوي، وجيش تحرير السودان - المجلس الانتقالي، اتفاقا إطاريا يحدد الخطوط العريضة للمسائل، سواء الوطنية أو الخاصة بدارفور التي سيجري التفاوض بشأنها.

7 - وفي 24 كانون الثاني/يناير، وقعت الحكومة الانتقالية والحركة الشعبية لتحرير السودان - جناح مالك عقار اتفاقا للسلام يتناول مسائل الحوكمة والحكم الذاتي الإقليمي، وتقاسم الثروة، والترتيبات الأمنية

المتعلقة بالمنطقتين، في احتفال ترأسه السيد سلفا كير. وفي 26 كانون الثاني/يناير، وقعت الحكومة الانتقالية اتفاقا نهائيا للمسار الشمالي (حركة تحرير كوش). وفي تلك الأثناء، أُرجئ موعد مسار دارفور من 25 كانون الثاني/يناير إلى 4 شباط/فبراير لكي يتسنى إجراء مزيد من المشاورات مع مختلف المؤيدين المنضوين تحته. وظلت المحادثات المتعلقة بالحركة الشعبية لتحرير السودان – جناح عبد العزيز الحلو متعثرة بسبب عدم التوصل إلى اتفاق بشأن مسألتَي النزعة العلمانية وتقرير المصير.

8 - وواصلت العملية المختلطة تقديم الدعم اللوجستي والتقني والاستشاري إلى عملية الوساطة في جنوب السودان، ويسَّرت مشاركة الجهات الفاعلة من غير الدول في المحادثات التي جرت في جوبا، ولا سيما النساء والنازحون واللاجئون وأصحاب المصلحة الآخرون من دارفور. وقدمت العملية المختلطة الدعم أيضا إلى عملية تشاورية نسائية استمرت ثلاثة أيام في نيالا، جنوب دارفور، عُرضت على الوسيط استناداً إليها ورقةُ موقف بشأن قضايا المرأة. وعُقدت مؤتمرات تشاورية أخرى مع النازحين وهيئات من المجتمع المدني في الفاشر يومَي 30 و 31 كانون الثاني/يناير.

باء - الحالة الأمنية

9 - لم يطرأ على الحالة الأمنية العامة أيّ تغيير في معظم أنحاء دارفور ، باستثناء غرب دارفور الذي وقعت فيه سلسلة من حوادث العنف في الفترةِ من 29 كانون الأول/ديسمبر إلى 1 كانون الثاني/يناير، أسفرت عن مقتل 65 شخصا. وقد استمرت الاضطرابات المدنية في جميع أنحاء دارفور، أسفرت 85 حالة منها عن وفاة شخص واحد وإصابة 12 شخصا بجروح، مقارنةً بالفترة المشمولة بالتقرير السابق التي شهدت وقوع 54 حالة اضطراب أسفرت عن مصرع تسعة أشخاص وإصابة 20 شخصا بجروح. وجرت أكبر مظاهرة في سورتوني، بشمال دارفور، يوم 25 تشرين الثاني/نوفمبر، لمّا رفض حوالي 000 1 شخص من النازحين أي خطة للعودة إلى مواطنهم الأصلية في ظل الحالة الراهنة وعمدوا إلى نهب مكتب وعيادة تديرهما منظمات إنسانية. ووقعت مظاهرات واعتداءات مماثلة على منظمات المعونة في مخيمات وبلدات أخرى بشمال دارفور، من بينها زمزم في 3 كانون الأول/ديسمبر وكبكابية يومَي 22 و 23 كانون الثاني/يناير.

القتال بين قوات حكومة السودان الانتقالية والجماعات المسلحة

10 - تقلّصت الاشتباكات بين حركة جيش تحرير السودان – جناح عبد الواحد والقوات المسلحة السودانية في جبل مرة، مع بدء محادثات السلام في جوبا في المقابل. فخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، سُجِّل وقوع 21 حادث من حوادث الاشتباكات المسلحة أسفرت عن مصرع 17 شخصا، مقارنة بالفترة الممتدة من 15 تموز/يوليه إلى 14 تشرين الأول/أكتوبر التي شهدت 24 حادثا أسفرت عن مصرع 26 شخصا. وتعود أسباب مقتل 14 شخصا من القتلى السبعة عشر إلى الاقتتال الداخلي بين فصائل حركة جيش تحرير السودان – جناح عبد الواحد، ولا سيما في منطقة داية، شمال شرق قولو، بشأن مسألة مشاركتهم في عملية السلام. وقد أدى وضع محادثات السلام إلى نشوب مظاهرات في بعض مخيمات النازحين، من بينها مخيمَا الحامدية وحاصبيا في زالنجي، في وسط دارفور، ومخيم كلمة في جنوب دارفور، ومخيما كبكابية وطويلة في شمال دارفور، ومخيم الجنينة في غرب دارفور، في الفترة من 15 إلى 22 تشرين الأول/أكتوبر، أعقبها احتجاج آخر في كبكابية يوم 12 كانون الثاني/يناير، مما حال دون اختيار الممثلين للمشاركة في محادثات جوبا.

النزاع القبلي ومسائل الأراضي

11 - في الفترة من 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019 إلى 31 كانون الثاني/يناير 2020، سجلت العملية المختلطة ما مجموعه خمس اشتباكات قبلية خلَّفت 70 حالة وفاة، مقابل 10 اشتباكات قبلية و 30 حالة وفاة في الفترة من 15 تموز/يوليه إلى 14 تشرين الأول/أكتوبر. وأكبر حادث وقع في غرب دارفور كان عندما نشب خصام شخصي بين شخص من أصول عربية وآخر من النازحين فتطوّر إلى اعتداء واسع النطاق شنّه مسلحون من أفراد قبائل عرب، بتعزيزات من عناصر تابعة لقوات الدعم السريع، على مخيم كرِدينغ للنازحين في 29 كانون الأول/ديسمبر. وتعرّض أيضا المستشفى الواقع في الجنينة للنهب، وفي يومَي 30 و 31 كانون الأول/ديسمبر، هاجمت قوات الدعم السريع ومسلّحون عرب 18 من قرى العائدين في جنوب وجنوب شرق الجنينة، وثلاث قرى أخرى على مقربة من الجنينة. وقُدِّر العدد الإجمالي للخسائر في الأرواح حتى 3 كانون الثاني/يناير بحوالي 65 شخصا، إضافةً إلى 54 جريحا.

12 - وشهد موسم الحصاد الحالي زيادة حادة في هجمات الرعاة على المزارعين. فقد أدى ما مجموعه 102 من الحوادث المتصلة بالأراضي، معظمها حوادث إتلاف للمحاصيل، إلى مقتل 23 شخصا، مقارنة مع 60 حادثا و 5 وفيات شهدتها الفترة نفسها من عام 2018. وأكثر المناطق تضررا من تلك الحوادث هي سرف عمرة وكبكابية وطويلة وشنقل طوباية في شمال دارفور، حيث يتمادى رعاة الرزيقات الشمالية في اعتدائهم على النازحين والعائدين والمزارعين من قبيلتَي الفور والتنجر؛ ومحلّيتَي الكص وميرشنج في جنوب دارفور؛ ونرتيتي بمنطقة طور في وسط دارفور، حيث استمرت فخذة قبيلة النوايبة من رعاة الرزيقات الشمالية في مضايقة النازحين من قبائل الفور فمنعتهم من الوصول إلى الأراضي الزراعية.

13 - وقامت العملية المختلطة، في إطار من التعاون مع السلطات المحلية والإدارة الأهلية، بتسيير 19 منتدى من منتديات الحوار في نيرتتي، وسط دارفور، وسرف عمرة والطويلة وكبكابية وشنقل طوباية، شمال دارفور، جمعت حوالي 500 2 مشارك، من بينهم 000 1 امرأة، لمعالجة أسباب النزاعات بين القبائل المشتغلة بالزراعة والقبائل المشتغلة بالرعي. وعززت الحكومة الانتقالية أيضا جهودها في مجال الحماية بإيفادها أفرقة مشتركة تتألف من أفراد القوات المسلحة السودانية وقوة الدعم السريع وقوة الشرطة السودانية إلى المناطق الساخنة.

الحوادث التي وقعت ضد موظفي الأمم المتحدة ومنشآتها

14 - سُجل خلال الفترة المشمولة بالتقرير ما مجموعه 37 من الحوادث التي استهدفت العملية المختلطة والعاملين في المجال الإنساني، كان 31 حادثا منها مرتبطا بالجريمة مقارنةً مع 51 حادثا من الحوادث المدوَّنة في التقرير السابق.

جيم - حماية المدنيين

15 - في جبل مرة، أصبح حوالي 600 8 شخص في عداد المشرّدين حديثاً من جراء الاقتتال الداخلي الدائر في صفوف حركة جيش تحرير السودان - جناح عبد الواحد منذ تشرين الأول/أكتوبر 2018. وشهدت المنطقة أيضا أعمال العنف الجنسي المتصل بالنزاع والعنف الجنسي والجنساني والاعتداءات الجسدية على المدنيين، ولا سيما النازحون. وذكرت تقارير أن ما مجموعه 95 من الحوادث الإجرامية ارتكبها أشخاص مسلحون كانوا يرتدون الزي العسكري، وعناصر مسلحة من قبائل البدو.

16 – وردا على الاشـــتباكات القبلية التي وقعت في جبل مرة، واصـــلت العملية المختلطة توفير الحماية المادية. فقام العنصـــر العســـكري التابع لها بتســـيير ما مجموعه 720 4 دورية، من بينها 062 1 زيارة إلى القرى و 589 زيارة إلى مخيمات النازحين. وسـيَّر عنصـر الشـرطة ما مجموعه 288 2 دورية لإحلال أجواء الثقة، من بينها دوريات إلى مخيمات النازحين ومناطق أخرى مثيرة للقلق، مثل قرى العائدين وأماكن جلب المياه والمناطق الزراعية وطرق الهجرة. وإضـــافةً إلى ذلك، يسّـرت العملية المختلطة 68 مرافقة أمنية لصـــالح الوكالات العاملة في مجال الأنشـطة الإنسـانية. في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز البيئات الموفِّرة للحماية وضـمان قدرة وكالات إنفاذ القانون السـودانية على توفير الحماية، قدم أفراد شـرطة العملية المختلطة تدريباً على إدارة النظام العام لصـالح 85 من ضباط أفراد الشرطة السودانية و 35 حلقة دراسية لعدد إضافي من الضـبـاط قدره 68 ضـابطا (65 رجلاً و 3 نسـاء) بشـأن العنف الجنسـي والجنسـاني، والعنف الجنسـي المتصل بالنزاع، والأسرة وحماية الطفل، وحقوق الإنسان.

17 – وسَـعت العملية المختلطة أيضـــا إلى تعزيز إقامة العدل المرتكز على مراعاة صـــالح الإنســـان، مما أدى إلى إشراك المجتمعات المحلية وتحسين التنسيق بين دوائر الشرطة والنيابة العامة. وأجرت العملية المختلطة ثلاث دورات تدريبية في مجال بناء القدرات تناولت رصـــد المحاكمات وتنســـيق العدالة الجنائية ومراقبتها في منطقة جبل مرة وذلك في تشـــرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديســـمبر 2019 لصـــالح ما مجموعه 90 مشـــاركا، من بينهم 33 امرأة. وقدمّت العملية المختلطة أيضـــا التدريب في مجال إدارة السـجون لصـالح 120 ضـابطا (من بينهم 19 امرأة) ودورتين تدريبتين في مجال الإدارة من الرتبة الوسـطى لصالح 60 مديرا (من بينهم 4 نساء) يعملون في السجون في دارفور.

18 – وواصـــلت شـــبكات حماية المرأة، بدعم من العملية المختلطة، عملها باعتبارها آلية هامة للإنذار المبكر بالتهديدات الأمنية، بما في ذلك مخاطر العنف الجنســي والجنســاني. فقد أســهم تحديدها للمخاطر المتعلقة بالأمن والحماية في تعزيز دوريات العملية المختلطة في المناطق الساخنة.

19 – وتصـــدت العمليـة المختلطـة للتهـديـدات المرتبطـة بـالمتفجرات من مخلفـات الحرب من خلال اضـــطلاعها بمهام المســـح والتطهير والتخلص من تلك الأخطار في 227 1 قرية خلال الفترة المشـــمولة بالتقرير. فقد قامت بتطهير 187 منطقة خطرة، ودمرت 145 11 قطعة من المتفجرات من مخلفات الحرب و 716 22 قطعة من ذخائر الأسلحة الصغيرة، وقدمت دورات توعية بالأخطار لصالح 971 146 مستفيداً من المعرَّضين لخطر هذه المتفجرات من مخلفات الحرب، أي 483 24 رجلاً و 872 25 امرأة و 333 52 فتًى و 283 44 فتاة. ودمرت العملية المختلطة كذلك 35 قطعة سلاح كان مقاتلون سابقون من حركة العدل والمساواة السودانية قد سلَّموها وواصلت دعم جهود بناء قدرات المركز القومي لمكافحة الألغام وشركاء آخرين من المشاركين في أنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام وذلك من خلال التنسيق والتدريب.

دال – الحالة الإنسانية

20 – في الفترة من تشـرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسـمبر 2019، سـجّل برنامج مصـفوفة تتتبع التشـــرد للمنظمة الدولية للهجرة 585 43 فردا من العائدين و 710 8 أفراد من النازحين في دارفور. ومثّلت منطقتا وسط وغرب دارفور أكبر مجموعة من النازحين المسجلين خلال تلك الفترة. فإلى غاية 30 كانون الثاني/يناير، أدى العنف القبلي في غرب دارفور المذكور في الفقرة 11 أعلاه إلى نزوح ما يقدر بأكثر من 000 46 شخص، بينما فرّ 000 11 شخص آخرين إلى تشاد بصفة لاجئ. وسجلت منطقتا شمال دارفور وجنوب دارفور

نسبة أعلى بكثير من ذلك العدد من النازحين العائدين خلال تلك الفترة (أي 123 33 شخصا للمنطقة الأولى و 400 17 شخص للثانية)، مما يدل على ارتفاع معدل العائدين. وفي منطقة أم دخون، في وسط دارفور، سجلت المنظمة الدولية للهجرة 351 4 من الرعايا السودانيين العائدين من الخارج.

21 - ولا تزال الأزمة الاقتصادية في السودان تؤثر في الأمن الغذائي وأسباب المعيشية في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في دارفور. فرغم بوادر انخفاض أسعار المواد الغذائية حسبما أفاد به نظام الإنذار المبكر بالمجاعة، فإن ارتفاع تكاليف النقل مع مطلع موسم الحصاد قد حال دون هبوط الأسعار إلى مستواها المألوف.

22 - وأوفدت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عدة بعثات لدعم وصول الوافدين الجدد من جمهورية أفريقيا الوسطى إلى منطقة أم دفوغ في جنوب دارفور، حيث بلغ عددهم 350 11 شخصا. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، سجلت المفوضية أكبر عدد من الوافدين الجدد إذْ بلغ 173 7 شخصا في نيالا، في جنوب دارفور.

23 - وفي يومَي 21 و 24 تشرين الثاني/نوفمبر، ألغت مفوضية العون الإنساني تصاريح أكثر من 50 منظمة من منظمات العون الوطنية، لأسباب قيل إنها تعود لعدم امتثال أنشطتها للأنظمة الحكومية وأحكام الاتفاقات التقنية المبرمة معها. وفي تشرين الثاني/نوفمبر أيضا، أبدت الحكومة الانتقالية استعدادا أكبر لفتح الحيز الإنساني، وهو موقف مكّن البعثات الإنسانية ، بدعم من العملية المختلطة، من الوصول إلى المناطق الخاضعة لسيطرة حركة جيش تحرير السودان- جناح عبد الواحد في محيط كل من قولو (التي يقدر عدد سكانها بما يتراوح بين 000 85 و 000 100 نسمة)، وفينا، في جنوب دارفور. وقد ظلت المنظمات الإنسانية غائبة عن منطقة فينا منذ نحو 10 سنوات.

24 - وشاركت السويد، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والأمم المتحدة في استضافة اجتماع مائدة مستديرة رفيع المستوى في لندن يوم 17 كانون الثاني/يناير، حضره 19 من المانحين وممثلي حكومة السودان الانتقالية. وأكد المانحون على أهمية زيادة المساعدات الإنسانية المقدمة إلى السودان وتعبئة الموارد في أوائل عام 2020.

هاء - حالة حقوق الإنسان

25 - واصلت العملية المختلطة توثيق ما تتعرض له حقوق الإنسان من انتهاكات جسيمة في دارفور. فعلى الرغم من انتشار نقص الإبلاغ عنها لصعوبات ترتبط بإمكانية الوقوف عليها، وُثِّقت 89 حالة انتهاكات وتجاوزات محتملة لحقوق الإنسان في الفترة من 15 تشرين الأول/أكتوبر إلى 22 كانون الثاني/يناير ، تعرضت لها 152 ضحية، منهم 16 من القصَّر و 37 امرأة، أي بزيادة قدرها 13 حادثا مقابل تسجيل 76 حالة، تعرضت لها 261 ضحية، منهم 40 امرأة، وُثِّقت ي الفترة من 7 تموز/يوليه إلى 14 تشرين الأول/أكتوبر. وتتعلق الحالات التي أُبلغ عنها بانتهاكات محتملة للحق في الحياة والسلامة الجسدية (الاعتداء)، والاعتقال والاحتجاز التعسفيين، والتشريد القسري، والعنف الجنسي والجنساني، والعنف الجنسي المتصل بالنزاع. وادُّعي أن هذه الانتهاكات ارتكبها مسلَّحون وُصفوا بأنهم "عرب" و "مدنيون مسلحون مجهولو الهوية" وأفرادٌ من قوات الأمن الحكومية، بما فيها قوات الدعم السريع.

26 - وباشرت العملية المختلطة حملات توعية عامة في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، ولا سيما في مناطق جبل مرة التي يسيطر عليها جيش تحرير السودان - جناح عبد الواحد. وفي 26 تشرين

الثاني/نوفمبر، سُمح للعملية المختلطة بالوصول إلى قرية مانابو وتواصلت مع جيش تحرير السودان – جناح صالح بورسا الذي التزم بالتعاون مع العملية المختلطة فيما يتعلق برصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان. وقبلت العملية المختلطة، في زيارة لاحقة أجرتها في 18 كانون الأول/ديسمبر، طلباً من الجناح لتنظيم تدريب لصالح أفراده بشأن حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

27 – وفي أعقاب توقيع اتفاق مع الحكومة الانتقالية يقضي بإنشاء مكتب قُطري تابع لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في السودان في 25 أيلول/سبتمبر، قام فريق تقني تابع للمفوضية بزيارة السودان في تشرين الأول/أكتوبر. وفي وقت لاحق، توجه أحد كبار موظفي شؤون حقوق الإنسان إلى الخرطوم للشروع في إجراءات إنشاء المكتب.

الأطفال والنزاع المسلح

28 – في إطار آلية الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الخطيرة المرتكبة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح، واصلت العملية المختلطة التحقق من حوادث الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال. فخلال الفترة من 7 تموز/يوليه إلى 22 كانون الثاني/يناير، تم التحقق من 37 حادثا من الانتهاكات الجسيمة تضرَّر منها 66 طفلاً (40 فتًى و 26 فتاة)، أي بانخفاض من 53 انتهاكاً تضرَّر منها 94 طفلاً (68 فتًى و 26 فتاة) وُثِّقت في فترة مماثلة في عام 2019. ومن بين الأطفال المتضررين الستة والستين، قُتل 44 طفلاً أو شُوِّهوا (38 فتًى و 6 فتيات) نتيجةً لإطلاق النار المباشر أو لاستخدام المتفجرات من مخلفات الحرب؛ وتعرّض 21 طفلا للاغتصاب (20 فتاة وفتى واحد)؛ واختُطف 3 فتيان؛ ومن الانتهاكات الجسيمة الأخرى التي ارتكبتها الجماعات المسلحة وقوات الأمن التابعة للدولة قيامُ القوات المسلحة باحتلال مدرسة لاستخدامها في العمليات العسكرية في منطقة جاوا، الواقعة في الناحية الشرقية من جبل مرة، وقيام حركة جيش تحرير السودان – جناح عبد الواحد بالهجوم على العيادة الخاصة بمعالجة السمنة، الواقعة في جبل مرة أيضا، ونهبها. وقد تضرر من الاعتداءات التي ارتكبتها قوات الدعم السريع والميليشيات العربية في الجنينة 24 طفلاً، حيث قُتل منهم 11 فتىً، وأصيب 8 فتيان وفتاتان بجروح، وتعرّضت 3 فتيات للاغتصاب، في حين دُمِّرت 12 مدرسة. وواصلت العملية المختلطة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة العمل مع القوات المسلحة وقوات الدعم السريع وحركة جيش تحرير السودان – جناح عبد الواحد من أجل التصدي لهذه المسائل.

29 – وواصلت العملية المختلطة أيضا بناء قدرات السلطات المحلية من أجل إضفاء الصبغة المؤسسية على مسألة حماية الطفل في صفوف قوات الأمن الحكومية وتعزيز قدرة الجهات المحلية على تولِّي زمام حماية الطفل في الأوساط القبلية. وقامت العملية المختلطة بتدريب 105 ضباط من أفراد قوة الشرطة السودانية و 297 1 من النازحين بشأن حماية الأطفال وقضاء الأحداث.

واو – التخطيط للمرحلة الانتقالية

30 – واصلت الخلية الانتقالية المشتركة تنسيق التخطيط للمرحلة الانتقالية ورصدها وتنفيذها، استناداً إلى خطة العمل للمرحلة الانتقالية المشتركة بين العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري. وقد أجرت الخلية مشاورات بشأن تنفيذ مهام الاتصال في الولايات بالتعاون مع شركاء الفريق القطري في كل من الجنينة في تشرين الأول/أكتوبر 2019 والضعين في كانون الأول/ديسمبر 2019. ونُظّمت حلقة عمل مشتركة

مع الحكومة الانتقالية في 2 كانون الأول/ديسمبر في الفاشر لمناقشة الدروس المستخلصة من المرحلتين الأُولتين من إنشاء المهام. واستناداً إلى تلك الإسهامات، أقرّت الخلية مشاريع المرحلة الثالثة من إنشاء المهام والأنشطة المقرر تنفيذها في جبل مرة الكبرى في الفترة بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس 2020.

مهام الاتصال في الولايات

31 - سعياً إلى توطيد مكاسب حفظ السلام واستعادة الثقة إلى نصابها في سيادة القانون، يسَّرت مهام الاتصال في الولايات عقد منتديات تحاورية بشأن مسائل العدالة وحقوق الإنسان، والخفارة المجتمعية، والمشاركة والرقابة الشاملتين في مخيمات النازحين ومناطق العائدين ذات الأولوية. وقد استفاد من هذه الأنشطة أكثر من 130 1 جهة من أصحاب المصلحة المعنيين بالعدالة والإصلاحيات من مختلف مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني والرابطات المهنية وجماعات النازحين، شكّلت النساء منهم نسبة 35 في المائة، وهو ما أدى إلى تحسين الوعي بالنظام القضائي والتنسيق والمساءلة. وبالإضافة إلى ذلك، افتُتحت محكمتان ريفيتان في كرينك ومكادة، غرب دارفور، وتم تدريب 177 قاضيا من قضاة المحاكم المحلية والمحاكم الريفية و 5 نساء من موظفي المحاكم الرسمية في مجال تسوية المنازعات. وانتهت أعمال تشييد مهجَعين للسجناء من الذكور في الضعين والجنينة، وافتتح مركزان لشؤون العدالة والإصلاحيات في شرق دارفور وفي مخيم كالما.

32 - وفي إطار ركيزة الحلول الدائمة، انصب التركيز في أنشطة مهام الاتصال في الولايات على المسائل المتصلة بإدارة الأراضي وسبل كسب الرزق والخدمات الأساسية في مناطق العودة. وفي شمال دارفور، وُزعت البذور والأدوات الزراعية على 300 أسرة في قريتَي توكايلات وكويم. وفي جنوب دارفور، عُقد في إطار المهام مؤتمر لمدة يوم واحد في موضوع حيازة الأراضي حضره 100 مشارك، من بينهم 35 امرأة، وقُدِّم في سياقه الدعم لحكومة الولاية بشأن مسائل إدارة الأراضي. وأُوفد أيضا في إطار تلك المهام ما مجموعه 20 بعثة إلى ستة من مخيمات النازحين و 12 من مناطق العائدين جنوب دارفور، وقُدم الدعم لثلاث حلقات عمل وخمسة اجتماعات تشاورية مع الجهات المحلية صاحبة المصلحة، ووُزعت مواد غير غذائية في 10 قرى في محليات الكص وكاتيلا وقريضة ونتيقة وعد الفرسان، وبليل. ورصدت المهام أيضا تشييد 14 مبنى، منها مكاتب شرطة، ومراكز أهلية متعددة الأغراض ، ومحاكم ريفية في ماليت، وكورما، وكورنوي، وأم برو، و تينا. وفي شمال دارفور، أُجريت في إطار المهام زيارات إلى مناطق العودة الواقعة في قرى كتم والتينة وكرنوي وأم برو وكبكابية، واضطُلع بأنشطة رصد فيها بالتعاون مع مفوضية العودة الطوعية وإعادة التوطين ومفوضية العون الإنساني في مخيمات النازحين أبو شوك والسلام وكسب وزمزم. وبالإضافة إلى ذلك، تم إيفاد بعثتان للتحقق من عمليات العودة إلى كبكابية وكتم.

33 - وفي إطار ركيزة حقوق الإنسان، شملت الأنشطة المضطلع بها في إطار مهام الاتصال في الولايات توفير الدعم لآليات العدالة الانتقالية، وبناء قدرات المؤسسات الوطنية والأمنية، ورصد الحوادث والانتهاكات. وفي شمال دارفور، أُجري تدريب لما مجموعه 40 مشاركا، من بينهم 18 امرأة، في قرية طويلة بشأن المسائل المتصلة بتعاطي المخدرات والمواد الضارة بين الأطفال والشباب. وإضافةً إلى ذلك، يسَّر فريق الرصد المتنقل تنظيم حلقة عمل لمدة يوم واحد لصالح 38 شخصا من زعماء القبائل من مخيمات أبو شوك والسلام وزمزم في الفاشر بشأن رصد حقوق الإنسان. ونُظمت أيضا في إطار المهام حلقة عمل في موضوع العنف الجنسي والجنساني في شرق دارفور لصالح 40 امرأة من منظمات المجتمع المدني.

34 - وشملت أيضا أنشطة حقوق الإنسان المضطلع بها في إطار مهام الاتصال في الولايات مبادرات لتيسير التنمية المؤسسية الوطنية. ففي 27 كانون الثاني/يناير ، سُلم المكتب الإقليمي التابع للمفوضية القومية لحقوق الإنسان في دارفور، الذي شُيِّد في إطار مهام الاتصال في الولايات. وسيمثِّل المكتب الإقليمي خطوة هامة في تعزيز إدارة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وفعاليتها، علاوةً على تطوير هيكل العدالة الانتقالية، ولا سيما في سياق المرحلة الانتقالية الجارية في السودان.

35 - ويجري حاليا توسيع نطاق مهام الاتصال في الولايات في منطقة جبل مرة الكبرى. فالعملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري يعكفان على تحديد المسائل والمواقع ذات الأولوية وآليات التنفيذ، وقد وافقت السلطات المحلية ووكالات الأمم المتحدة على إيفاد بعثات تقييم مشتركة إلى تلك المناطق.

ثالثا - مسار العمل المتعلق بالخفض التدريجي

36 - وضعت العملية المختلطة، على نحو ما ذُكر في التقرير الخاص السابق (S/2019/816)، خطةً للخفض التدريجي والتصفية تتوخى من خلالها إغلاق 14 قاعدة من قواعدها على مراحل، وإعادة أفرادها النظاميين إلى أوطانهم، وإجراء تخفيض كبير في عدد الموظفين المدنيين، في الفترة الممتدة من نيسان/أبريل إلى تشرين الأول/أكتوبر 2020، تزامناً مع انتهاء ولايتها الحالية. وستلي عملية الخفض التدريجي هذه أنشطة التصفية الإدارية واللوجستية على مدى ستة أشهر على الأقل. وترمي الخطة إلى الحفاظ على القدرة اللازمة لحماية المدنيين وتنفيذ الأولويات الأخرى إلى حين توقُّف العمليات، ولا سيما في جبل مرة. غير أن مدى تأهب القوات لحالات الطوارئ قد يكون مقيَّداً في ظل شروع العملية المختلطة في التحضير لانسحاب الوحدات المشكَّلة وسحب معداتها المملوكة للوحدات، والحفاظ على أمن أفراد الأمم المتحدة وأصولها أثناء عملية الخفض التدريجي، وجميع الجوانب المتعلقة بالتصفية، من تصريف الأصول إلى خدمات حفظ الملفات.

37 - ومثلما أوصى به التقرير السابق، من المقرر أن يجري إغلاق مواقع الأفرقة على مرحلتين، بدءاً من نيالا، وخور أبشي، وشنقل طوباية، ومنواشي، وسرف عمرة، والطويلة، وسورتوني، وكتم في المرحلة الأولى، تليها كاس، ونيرتيتي، وكالما، وقولو، وزالنجي، وكبكابية في المرحلة الثانية. وبمجرد توقّف العمليات عبر تلك المخيمات، سيُعاد أفراد القوات ووحدات الشرطة المشكَّلة المنتشرين هناك إلى أوطانهم، باستثناء قدرة احتياطية بقوام كتيبة واحدة يُحتفظ بها للتدخل في الحالات "القصوى" حتى نهاية الولاية الحالية. وفي مرحلة التصفية التي ستلي ذلك، ستُخصص أي عناصر من القوة لحماية موظفي الأمم المتحدة ومبانيها، بما في ذلك لنقل واستخراج المعدات المملوكة للأمم المتحدة والمعدات المملوكة للوحدات، بالتعاون مع السلطات السودانية.

38 - وفي 27 كانون الأول/ديسمبر، تعرّض "المخيم الكبير" السابق التابع للعملية المختلطة في نيالا، الذي سُلِّم إلى السلطات الحكومية وفقاً لمذكرة تفاهم موقعة مع وزارة الخارجية في 19 تشرين الثاني/نوفمبر، للتخريب. فقد استمر مئات من السكان، من بينهم أفراد نظاميون، في نهب المخيم حتى 31 كانون الأول/ديسمبر. وكانت واحدة من وحدتَي الشرطة المشكَّلة التابعتين للعملية المختلطة المكلفتين بالأمن والحماية فيما يتعلق بمخيم كالما للنازحين، متواجدةً في ناحية من مخيم نيالا، بسبب نقص قدرات الإقامة في كالما، ولكن أفراد شرطة الأمم المتحدة لم يكونوا مستهدفين. وفتحت السلطات السودانية دعوى جنائية، وأنشأ النائب العام للسودان لجنة قانونية لتقوم بالتحقيق في الأضرار التي لحقت بالمباني والأصول وتدميرها ونهبها.

39 - وينص النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة على إطار واضح لنقل ممتلكات الأمم المتحدة، حيث يشكِّل توفير الدعم للأهداف المقررة الهدف الرئيسي لذلك. فإذا وافق مجلس الأمن على إيفاد بعثة ميدانية للمتابعة في السودان، ستكون البعثة الجديدة والشركاء المدمجون فيها، بما في ذلك فريق الأمم المتحدة القطري، أول من سيتلقون الأصول في أعقاب الخفض التدريجي في المواقع المتبقية التابعة للعملية المختلطة والتصرف في سائر الممتلكات، بما فيها الهياكل الأساسية والمعدات. وينبغي أن تستند جميع عمليات التصرف في الممتلكات لدعم المرحلة الانتقالية في دارفور إلى تقييم دقيق للقدرات، على نطاق جميع الجهات الفاعلة المعنية، بقيادة الفريق القطري، وقد تعترف أيضا بالطابع المختلط الذي تتسم به العلاقة القائمة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في العملية المختلطة.

40 - واستُرشد في تسليم المواقع المغلقة إلى السلطات السودانية بمبدأ الاستعمال النهائي المدني. إلا أن نهب المخيمات السابقة في الجنينة ونيالا أكد الحاجة إلى استعراض الإطار. وإلى أن يتم وضع طريقة جديدة، تم تعليق تسليم مواقع الأفرقة وأصولها. وسيتم النظر في طرائق مختلفة، بما في ذلك تعزيز مشاركة فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء المحليين الآخرين في عملية التسليم، وفي خيارات ممكنة للتأكد من أن تلك المواقع لن تترك شاغرة وإنما تظل مشغولة لأغراض مدنية. وسيوضع إطارُ التسليم المنقحُ في صيغته النهائية في حلقة العمل المتعلقة بمسائل التصفية التي ستعقدها إدارة الدعم العملياتي في نيسان/أبريل، والتي ستعكس أيضاً ما يقرره مجلس الأمن فيما يتعلق بآلية المتابعة المقترحة، لأن ذلك سيؤثر على بارامترات التسليم.

41 - وعلاوة على ذلك، سلطت الاشتباكات القبلية في غرب دارفور الضوء على الشواغل المتعلقة بالتحديات الأمنية المتبقية في المناطق التي انسحبت منها العملية المختلطة. وعناصر الأمن السودانية إما متورطة في حوادث العنف هذه أو تفتقر إلى القدرات اللازمة للرد، ومن غير المؤكد ما إذا كان بمقدور القوة الاحتياطية التصدي لأعمال عنف بهذا الحجم. واتفقت العملية المختلطة والسلطات الانتقالية على إعادة تنشيط آلية مشتركة للتنسيق الأمني ما برحت قائمة بين الحكومة الانتقالية والعملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري وعقد اجتماعات منتظمة لها في الخرطوم لمناقشة المسائل الأمنية.

42 - وفي هذا الصدد، يوصى كذلك بأن تعيد العملية المختلطة نشر مستشارين عسكريين ومستشارين لشؤون الشرطة للعمل في نفس الأماكن التي تعمل فيها آليات الأمن التابعة للدولة، مثل لجان أمن الدولة، بغية تقديم الدعم الاستشاري والتخطيطي لأنشطة الحماية، بما في ذلك من أجل منع العنف والتخفيف من حدته والتصدي السريع له. وسيقدم المستشارون العسكريون ومستشارو شؤون الشرطة المساعدة لسلطات الدولة في التصدي لعلامات الإنذار المبكر وتحديد مناطق الاضطراب، وإشراك ممثلي المجتمعات المحلية في تصميم الدوريات وحل شواغلهم الأمنية، وربما يؤدون دورا في تنفيذ اتفاق السلام المتوخى، إذا لزم ذلك نتيجة للمحادثات المعقودة في جوبا.

43 - ويمكن استيعاب هذه القدرات الاستشارية الأمنية في الآلية المقترح إنشاؤها بعد العملية المختلطة، إذا قرر مجلس السلم والأمن ومجلس الأمن ذلك. ويمكن في هذا الصدد الإبقاء على بعض المواقع المقرر إغلاقها خلال المرحلة الثانية، مثل كالما وقولو، لكي تستخدمها بعثة المتابعة المقترحة كمنصة تستخدمها الأمم المتحدة في المستقبل لتنفيذ السلام، إذا قرر مجلس السلم والأمن ومجلس الأمن ذلك.

44 - وبخلاف ذلك، ستتوقف جميع العمليات من أجل ضمان إغلاق مواقع الأفرقة بحلول 31 تشرين الأول/أكتوبر 2020، بما في ذلك في هاتين المنطقتين البارزتين. وستقوم العملية المختلطة على مراحل،

وبصورة تتناسب مع إعادة الأفراد النظاميين إلى أوطانهم، بتخفيض حجم العناصر المدنية الفنية وأقسام تخطيط دعم البعثة، وفقا للأولويات وأعباء العمل خلال عملية التخفيض التدريجي.

45 - وبمجرد إغلاق جميع مواقع الأفرقة، سيقتصر الحضور الجغرافي للعملية المختلطة على قاعدة اللوجستيات في الفاشر، حيث سيضطلع فريق صغير من المدنيين بجميع أنشطة التصفية، في ظل حماية توفرها له قوة متبقية ووحدة من وحدات الشرطة المشكلة. وسيقوم المكتبان في الخرطوم وبورتسودان بدعم الاتصال مع الحكومة الانتقالية وعمليات الميناء من أجل تيسير حركة الشحنات الخاصة بالعملية المختلطة.

46 - وسيتعين على الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي التصدي لمختلف المخاطر التي تنطوي عليها عملية التخفيض التدريجي، والتي تتراوح من المخاطر المتصلة بتسليم الأصول والتصرف فيها إلى الشواغل الأمنية وتلك المتعلقة بمخاطر السمعة. وستظل بعض أكبر مخيمات النازحين، بما في ذلك في كالما، عرضة للأخطار، ليس فقط الناجمة عن تهديدات خارجية، مثل هجمات الميليشيات، ولكن أيضا عن انقسامات داخلية بين مختلف الفصائل. وما لم تتم إدارة مغادرة العملية المختلطة بطريقة تتوافر فيها قدراتٌ محلية ووطنية بديلة لتوفير الحماية وتحظى بثقة النازحين، فإن عملية التخفيض التدريجي قد تصبح هي نفسها عرضة للخطر. وسيتعين على الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة التأكد من أن عوامل الخطورة هذه ستؤخذ في الاعتبار في ولاية وتشكيل بعثة المتابعة المقترحة.

رابعا - الخيارات المتعلقة بكيان المتابعة المقترح

47 - في أعقاب طلب مجلس الأمن خيارات بشأن كيان المتابعة المقترح أن يخلف العملية المختلطة، قام فريق متعدد التخصصات من الأمانة العامة بزيارة السودان في كانون الأول/ديسمبر. وطوال شهري كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير، قاد المستشار الخاص للأمين العام المعني بالسودان عملية مسح داخلية وأجرى أيضا مشاورات مع أصحاب المصلحة السودانيين والشركاء الدوليين. وفي 27 كانون الثاني/يناير، وجه رئيس وزراء السودان، عبد الله حمدوك، رسالة نقل فيها موقف حكومته بشأن إعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة. وفي 10 شباط/فبراير، عقدت فرقة العمل المشتركة التابعة للآلية الثلاثية الأطراف اجتماعا في أديس أبابا، شاركت فيه الوكيلة المساعدة لوزارة خارجية السودان، ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، ووكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، ووكيل الأمين العام لعمليات السلام، كما شارك فيه المستشار الخاص المعني بالسودان. وناقش المشاركون، ضمن بارامترات عريضة، المتطلبات الممكنة في المرحلة اللاحقة لخروج العملية المختلطة، على النحو المبين أدناه.

الأهداف السياسية العامة

48 - الهدف الأساسي والشامل هو دعم السودان في إتمام عمليته الانتقالية بنجاح. وقد حُددت الإعلان الدستوري طائفةً من المهام الحاسمة للفترة الانتقالية التي تبلغ 39 شهرا، من بينها إصلاح الحوكمة والمؤسسات، وإعادة تنظيم الإدارة العامة والمالية العامة، وضمان تعزيز وكفالة حقوق المرأة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وتواجه السلطات الانتقالية التي يقودها المدنيون تحديات كبيرة في تنفيذ هذه المعايير السياسية. وبالنظر إلى نطاق وعمق الإصلاحات اللازمة، ستكون هناك مبررات للدعم السياسي والتقني في عدد من المجالات الفنية. وسيكون للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة دور محوري في دعم عملية الانتقال، جنبا إلى جنب مع شركاء آخرين.

49 - تتمثل إحدى الأولويات الرئيسية في الإعلان الدستوري في حل جميع النزاعات الداخلية. وسيكون التوصل عبر المفاوضات إلى تسوية للنزاعات الطويلة الأمد في دارفور، والمنطقتين، وشرق السودان، وغيرها من مناطق الاضطراب شرطا أساسيا لإحلال سلام مستدام، ووضع حد لاستمرار الاشتباكات المسلحة، والنزوح الواسع النطاق، وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك فيما يتعلق بالأطفال والنزاعات المسلحة والعنف الجنسي المتصل بالنزاع. ورهنا بنتائج محادثات السلام الجارية في جوبا، يمكن أن يتغير الدور المحتمل للآلية اللاحقة للعملية المختلطة في دعم تنفيذ اتفاق السلام المتوخى، من رصد وقف إطلاق النار إلى نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وإصلاح قطاع الأمن، والعدالة والمساءلة، وتحديد الأسلحة، وإزالة الذخائر غير المنفجرة.

50 - ويتطلب بناء السلام بذل جهود أخرى تتجاوز تنفيذ اتفاقات السلام. ففي دارفور، لا تزال الاشتباكات المتبقية بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة مستمرة في منطقة جبل مرة؛ ولا تزال ترتكب أعمال عنف ضد المدنيين وانتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان، بعضها على يد قوات الأمن؛ ولا يزال هناك أكثر من 1,8 مليون من النازحين في مخيمات. وتتراوح وسائل الانتصاف من أعمال العنف هذه، التي يعود بعضها إلى اشتباكات قبلية تفاقمت بسبب دور الميليشيات، من القيام على مستوى القواعد الشعبية بجهود لمنع نشوب النزاعات والتخفيف من حدتها والمصالحة إلى تعزيز مؤسسات حقوق الإنسان وسيادة القانون، ودعم الحلول الدائمة لعودة النازحين واللاجئين؛ والإصلاح الزراعي؛ وإصلاح قطاع الأمن؛ والعدالة الانتقالية؛ والرصد والتوجيه. ومن المرجح أيضا أن تواجه المنطقتان والمناطق الأخرى المتضررة من النزاع تحديات كبيرة في مجال بناء السلام.

51 - وأحد التحديات الوجودية البارزة التي تواجه حكومة السودان وبرنامجها الانتقالي الأزمةُ الاقتصادية المستمرة. وتشكل معالجة الاقتصاد ضرورة سياسية، ذلك أن عدم تحسين الظروف المعيشية سيجعل الحكومة الانتقالية عرضة للصدمات الداخلية والخارجية. وفي 30 كانون الثاني/يناير، ناقش مجلس السلم والأمن مسألة إدراج السودان في قائمة الدول الراعية للإرهاب وتأثير الجزاءات الاقتصادية على اقتصاد البلد. ويتطلب التمكين الاقتصادي للمرأة إيلاء اهتمام خاص، ويلزم أيضاً إيلاء اهتمام خاص من أجل التمكين الاقتصادي للشباب، الذين سيستفيدون من إمكانية الحصول على المعلومات والتعليم الجيد وفرص العمل. ويمكن للجهود الدولية المنسقة أن تساعد النظراء السودانيين في تحديد أولوياتهم وتوضيحها وتعبئة الدعم من المانحين. كما أن المشاركة تحت قيادة المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، بما يكفل التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، سيضمن مواءمةَ التعاون الإنمائي والمساعدة الإنسانية مع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وربطهما بها.

52 - وبناء على ما تقدم، تكون للكيان المقترح إنشاؤه في السودان بعد خروج العملية المختلطة الأهداف الأساسية التالية:

(أ) دعم تحقيق المعايير السياسية الواردة في الإعلان الدستوري، بما في ذلك الدستور والانتخابات؛

(ب) دعم تنفيذ اتفاقات السلام في المناطق المتضررة من النزاع، بما في ذلك الترتيبات الأمنية، مثل رصد وقف إطلاق النار ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، عند الاقتضاء، والمساءلة والعدالة الانتقالية؛

(ج) دعم بناء السلام بقيادة وطنية وتعزيز مؤسسات حقوق الإنسان وسيادة القانون، وتوسيع نطاق الدعم المقدم لأنشطة التعافي والتنمية من أجل بناء القدرة على الصمود والتخفيف من حدة المخاطر في مجال الحماية؛

(د) تيسير الدعم الدولي الموجه للإصلاح الاقتصادي الذي من شأنه أن يضع البلد على مسار التنمية المستدامة.

تحليل المخاطر

53 - ستتسم العملية الانتقالية، بحكم طبيعتها، بعدم اليقين، ويحتمل أن تكون غير مستقرة، نظرا لأن نسيج نظام الحكم الذي كان قائما على مدى عقود يمر بتحول سريع. ويفاقم من حدة هذه المخاطر ضعفُ الاقتصاد السوداني. فمسألة الإعانات لا تزال حساسة، وأي إصلاح لقطاع الأمن يتعين أن يوازن مع الأولويات المتنافسة، بما في ذلك الحاجة إلى تحقيق توازن الميزانية، والأخذ بالمساءلة، وربما استيعاب عدد أكبر من المقاتلين بعد اختتام المحادثات في جوبا. وما لم يتم إدخال تحسينات فورية على الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، يرجح أن تستمر الاحتجاجات، مثلما حدث في دارفور.

54 - وفي دارفور، تراجع العنف المسلح بين الجماعات المتمردة، إلا أن العوامل الأساسية المسببة للنزاع لا تزال قائمة وتزيد من حدة التوترات القبلية. والجهات الرئيسية المرتكبة للعنف هي ميليشيات القبائل، التي كثيرا ما يتجاوز حجمها وقوة نيرانها حجم الشرطة السودانية وقوة نيرانها والتي ما برحت تستخدم العنف البدني والعنف المتصل بالنزاع لتشريد المجتمعات المحلية ومنعها من العودة إلى أراضيها الزراعية. وتعرضت مخيمات النازحين الخمسة الأكثر هشاشة، أي تلك الموجودة في محليات سورتوني (500 21 شخص)، وكالما (694 129 شخصا)، ومنواشي (816 18 شخصا)، ونيرتتي (482 59 شخصا)، وقولو (695 5 شخصا)، لهجمات شنتها ميليشيات ومجموعات انفصالية منشقة على جماعات مسلحة. ويمكن أيضا أن تكون الديناميات العابرة للحدود فيما يتعلق بتشاد وليبيا، وبمنطقة الخليج، مصدرا للقلق، مع تحركات العناصر المسلحة والسلع.

العوامل الرئيسية في تخطيط الآلية المقترح إنشاؤها بعد العملية المختلطة

55 - هناك عوامل إضافية يتعين النظر فيها في تخطيط الكيان المقبل. وفي رسالة مؤرخة 27 كانون الثاني/يناير 2020، دعا السيد حمدوك إلى إنشاء عملية لدعم السلام بموجب الفصل السادس في شكل بعثة سياسية خاصة، تتوافر فيها اللبنات الأساسية التالية:

(أ) دعم تنفيذ الإعلان الدستوري؛

(ب) دعم مفاوضات السلام الجارية وتنفيذ اتفاقات السلام، بما في ذلك توفير الرصد والمساعدة التقنية لأعمال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ورصد وقف إطلاق النار، وجمع الأسلحة؛

(ج) تقديم الدعم اللازم لحشد المساعدة الاقتصادية الدولية؛

(د) تقديم الدعم التقني في مجالات وضع الدستور، والإصلاح القانوني والقضائي، والخدمة المدنية، وإصلاح قطاع الأمن؛

(هـ) توطيد المكاسب في دارفور، من خلال بناء السلام والمساعدة الإنسانية ومبادرات التنمية واستعادة سلطة الدولة، مع زيادة المشاركة في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان؛

(و) تقديم الدعم لإعادة النازحين واللاجئين إلى ديارهم وإعادة إدماجهم، والمصالحة، والعدالة الانتقالية، وحماية المدنيين، وبناء قدرات الشرطة، ولرصد حقوق الإنسان وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان.

56 - وتتماشى المهام المقترحة، التي أعيد تأكيد بعضها في الرسالة الثانية الموجهة من السيد حمدوك، في 27 شباط/فبراير، مع الأهداف الاستراتيجية المبينة أعلاه. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يسترشد الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في تخطيطهما للمبادئ المبينة أدناه.

57 - **”السودان بأكمله“** - يمكن في حال إنشاء بعثة مقرها الخرطوم أن تقوم أيضاً بدعم تنفيذ اتفاقات السلام وبناء السلام والمساعدة الإنمائية، والتعاون مع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، مع الاعتراف بتباين احتياجات وشواغل المركز ومناطق النزاع، مما يتطلب نُهجاً تصمم خصيصاً لمواءمة كل حالة.

58 - **الحد الزمني** - ينبغي أن يقتصر الكيان الذي ينشأ في المستقبل لدعم المرحلة الانتقالية على مدة الفترة الانتقالية، على النحو الذي طلبه السيد حمدوك. وعلى هذا النحو، ينبغي أن يضع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من البداية خطة لإنهاء دعمهما الانتقالي. وأي مشاركة أخرى سيتعين مناقشتها مع الحكومة المنتخبة المقبلة.

59 - **الابتكار** - مع مراعاة مجالات الدعم المطلوب المبينة في التقرير الخاص السابق والمقترحة أيضاً في رسالة السيد حمدوك، تتيح عملية التخطيط للمرحلة اللاحقة للعملية المختلطة فرصة للعمل بصورة مبتكرة، بما في ذلك عن طريق النظر في جميع الأدوات ذات الصلة المتاحة لركيزة السلام والأمن وغيرها من الركائز واستناداً إلى التعاون مع فريق الأمم المتحدة القُطْري وشركائها على نطاق شامل.

60 - **الأثر الخفيف** - ينبغي أن تكون طريقة المشاركة الرئيسية هي مرافقة الحكومة الانتقالية التي يقودها مدنيون. كما ينبغي أن يعتمد الكيان اللاحق للعملية المختلطة على الشراكات مع الجهات الفاعلة الدولية من أجل دعم أولويات السلطات السودانية.

61 - **المرونة** - لم تختتم بعد المحادثات المعقودة في جوبا، ويتطلب تسلسل ترتيب بعض المعايير السياسية الرئيسية مزيدا من المداولات من جانب أصحاب المصلحة السودانيين. وبالنظر إلى مستوى انعدام اليقين، ينبغي عند تصميم الكيان اللاحق للعملية المختلطة الاستجابة للمتطلبات مع تطورها، بدءا بالاحتياجات الأكثر وضوحا، مثل الدعم السياسي الفوري للعملية الانتقالية ودعم بناء السلام في المناطق المعرضة للنزاعات في جميع أنحاء البلد. ويوصى باتباع ”نهج تجميعي“ متسلسل مع توافر إمكانية التماس دعم إضافي، عند الضرورة.

62 - **”مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة“** - ينبغي للأمم المتحدة أن تعتمد هيكلاً متكاملاً وموحداً لتحقيق أكبر قدر من التنسيق والتجانس والمواءمة من خلال نهج ”مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة“، بغية تجنب انتشار المشاريع والأنشطة.

63 - **الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وغيرها من الشراكات** - يظل استمرار الشراكة السياسية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة أمرا حاسم الأهمية، بالنظر إلى الإجراء الحاسم الذي اتخذه مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في نيسان/أبريل 2019 لمعارضة استيلاء الجيش على السلطة وإلى دور مفوضية

الاتحاد الأفريقي في تيسير الاتفاق السياسي اللاحق. وسيكون الدور القيادي للاتحاد الأفريقي في رصد تنفيذ الإعلان الدستوري وإنفاذه أمرا لا غنى عنه. وفي هذا الصدد، شدد مجلس السلم والأمن في بيان مؤرخ 30 كانون الثاني/يناير على ضرورة الارتقاء بدور الاتحاد الأفريقي في عملية السلام. كما شدد بعض المحاورين السودانيين على الدور الذي يمكن أن يضطلع به الاتحاد الأفريقي كضامن لاتفاق السلام المتوخى. ويمكن أن يتخذ التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في سياق المرحلة اللاحقة للعملية المختلطة أشكالا شتى، بهدف تحقيق الاستفادة القصوى من الميزة النسبية للمنظمتين. ويمكن أن يشمل ذلك إنشاء آلية تنسيق رفيعة المستوى تجتمع بانتظام وتقدم تقارير إلى مقرَّي كلتا المنظمتين عن الأنشطة ذات الصلة. ويمكن أن تتوخى المنظمتان أيضاً تنفيذ عمليات مشتركة بشأن مهام محددة، بالإضافة إلى التنسيق المنتظم على أرض الواقع. ويمكن أيضا استكشاف أشكال مختلفة من الشراكة مع منظمات إقليمية أخرى، بما في ذلك الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ومع الدول الأعضاء. وهذه الشراكات يمكن أن تكون استراتيجية وسياسية، أو تشغيلية وتقنية، حسب المزايا النسبية، من أجل تعظيم التأثير الجماعي.

64 - **حماية المدنيين** – حماية المدنيين هي مسؤولية السودان، إلا أنه يمكن للآلية المقترح إنشاؤها بعد العملية المختلطة أن تقدم الدعم الاستشاري وفي مجال بناء القدرات للسلطات التي سيتعين عليها الوفاء بهذه المسؤولية. وإذا كانت بعثة المتابعة المقترحة مكلفة بولاية تشير إلى الحماية المادية للمدنيين، فإن تلك الولاية، التي لم تطلبها حتى الآن حكومة السودان الانتقالية، ستتطلب عملية نشر كبيرة جدا، بما يتناسب مع مساحة منطقة العمليات. وبدون ذلك لن تكون الآلية المقترح إنشاؤها بعد العملية المختلطة في وضع يمكنها من توفير تلك الحماية، ومن ثم ينبغي ألا يتوقع منها أن تقوم بذلك. وينبغي تقصي طرائق أخرى لتوفير الحماية، بما في ذلك الدعوة، والدور المستمر لشبكات حماية المرأة التي أنشأتها العملية المختلطة، والخفارة المجتمعية، والشراكة مع الجماعات الإنسانية وجماعات حقوق الإنسان، والتعاون الممكن مع الشركاء الآخرين في مجال الحماية، مثل جماعات المجتمع المدني التي تمارس نُهجاً غير مسلحة في حماية المدنيين.

65 - **المساواة بين الجنسين ومسألة المرأة والسلام والأمن** – هاتان المسألتان يجب أن تكونا في صميم الدعم الدولي للحكومة الانتقالية في الوفاء بالتزاماتها بشأن المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة ومشاركتها، بما في ذلك في التفاوض بشأن السلام.

طرائق تقديم الدعم في السودان خلال المرحلة الانتقالية بعد عملية التخفيض التدريجي

66 - من أجل دعم الأهداف الأساسية المقترحة، وتجسيدا للعوامل المبينة أعلاه، تم النظر في عدة خيارات فيما يتعلق بالكيان اللاحق للعملية المختلطة. وتعزيز فريق الأمم المتحدة القُطْري هو أحد الخيارات، إلا أن المعوقات المرتبطة به أدت إلى رفضه، بما في ذلك المسائل المتعلقة بمدى المشاركة السياسية الممكنة خارج نطاق اختصاص مجلس السلم والأمن ومجلس الأمن، وعدم إمكانية التنبؤ بالأموال لدعم الوكالات والصناديق والبرامج في السودان، لا سيما في حالة نشوء مهام إضافية نتيجة لعملية السلام في جوبا. وبالمثل، لم يتم تقصي خيار إنشاء بعثة قوية لحفظ السلام بصورة مستفيضة، بالنظر إلى المرحلة المتقدمة للعملية الانتقالية في دارفور والتقييم الذي أجري في تقارير سابقة ومفاده أن البعثة لم تعد هي الأداة المناسبة لمعالجة التحديات المتبقية في جميع أنحاء دارفور أو التي يتم توسيعها في جميع أنحاء البلد.

67 - ومن ثم يكون الخيار الموصى به هو إنشاء كيان دعم سياسي متكامل لبناء السلام، يكون مقره الخرطوم، يكلف بمسؤولية تشمل السودان بأكمله، مع مراعاة الطلب الذي أعربت عنه السلطات السودانية.

وستركز البعثة على هدف سياسي أساسي هو دعم العملية الانتقالية في البلد، بما في ذلك من خلال بناء السلام، ودعم تنفيذ اتفاق السلام المتوخى، ورصد حقوق الإنسان ودعم العدالة الانتقالية، وتوفير الدعم للأولويات الإنمائية للحكومة الانتقالية.

68 - ويتولى قيادة الوجود رئيس للبعثة لكفالة تقديم دعم رفيع المستوى للجهات الفاعلة الوطنية للوفاء بالأولويات المحددة في الإعلان الدستوري. وينبغي لهذا الوجود الميداني، الذي يستند عمله إلى ولاية سياسية، أن يكمل الدور التقني المتركز على التنمية الذي يضطلع به الفريق القطري. وبالنظر إلى اتساع نطاق التحديات في المجالين الإنساني والإنمائي، يمكن أن تندرج تلك المهام ضمن اختصاص نائب لرئيس البعثة، يضطلع بصورة متزامنة بدور المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية.

69 - وينبغي أن تتاح للبعثة إمكانية الاستفادة من النطاق الكامل لأدوات كل من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، حسب الاقتضاء. وينبغي أن تكون الولاية مرنة بما يكفي للسماح بنشر أفراد من مستشاري شؤون الشرطة و/أو المستشارين العسكريين لتقديم الدعم الاستشاري بشأن الجوانب الأمنية لبناء السلام، والمساعدة في رصد اتفاق السلام، عند الطلب. ويمكن أن تكون هناك أيضا حاجة إلى عنصر من الأفراد النظاميين لغرض توفير الأمن للبعثة وموظفيها، أو القيام بمهام أخرى تصب في صالح ولاية البعثة الجديدة المقترحة، على النحو المتفق عليه مع السلطات السودانية.

70 - ويمكن أيضاً أن يستند هيكل ذلك الكيان إلى ركائز مواضيعية متميزة تمشيا مع الأهداف الأساسية المذكورة أعلاه، ويمكن ترتيب تسلسل عمل الركائز وجدولها الزمني حسب الحاجة. ويمكن أن تختلف مدة كل ركيزة أيضا، تبعا للمتطلبات (على سبيل المثال، تكون ركيزة تنفيذ السلام أقصر من ركيزة بناء السلام).

71 - ويمكن حسب الاقتضاء أن تتولى الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي مع منظمات دولية أخرى إدارة ركائز محددة أو الركائز الفرعية المنبثقة عنها. فعلى سبيل المثال، يمكن تصور تقديم الدعم لرصد وقف إطلاق النار بالشراكة مع منظمات إقليمية أو دول أعضاء تساعد العمليات التي يقودها السودان، مثلما حدث في جبال النوبة في الفترة من عام 2002 إلى عام 2005، إذا طُلب ذلك.

الصلة بالتخفيض التدريجي للعملية المختلطة

72 - فيما يتعلق بالوجود الميداني لدعم بناء السلام وتنفيذ السلام، يمكن للوجود الجديد أن يستفيد من عدة أصول، بما في ذلك نموذج مهام الاتصال في الولايات. وثمة حاجة ملحة إلى زيادة الدعم المقدم من أجل التعافي وبناء السلام في المناطق المعرضة لخطر النزاعات، بما في ذلك دعم السلطات الحكومية في العمل مع المجتمعات المحلية بشأن الأولويات، وإلى تنسيق الدعم الدولي.

73 - وبالمثل، يمكن أن يستمر المستشارون العسكريون ومستشارو شؤون الشرطة الذين سيتم نشرهم في عواصم ولايات دارفور خلال مرحلة التخفيض التدريجي للعملية المختلطة في تقديم الدعم الاستشاري وفي مجال بناء القدرات للشرطة السودانية وغيرها من الجهات المقدمة للخدمات الأمنية في مجال قضايا وترتيبات الحماية. وسيظل هؤلاء المستشارون يعملون في نفس الأماكن التي تعمل فيها سلطات الدولة، بما في ذلك لجان أمن الدولة أو الشرطة السودانية، ويمكن نشر مستشارين مثلهم في المناطق الأخرى المتضررة من النزاع التي تتطلب الدعم في مجالي تنفيذ السلام وبناء السلام، مثل المنطقتين.

74 - وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال التحديات في مجال توفير الحماية ماثلة بوضوح في أجزاء من جبل مرة وبعض أكبر مخيمات النازحين، مثل كالما، حيث أثيرت مشاعر القلق بشأن خروج العملية المختلطة. ولا تزال منطقة قولو تشهد حالات نزوح جديدة، بسبب قتال تشارك فيه حركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد التي لا تزال غائبة عن محادثات السلام. ويمكن أن يُنظر في الاحتفاظ بوجود في هذه المواقع، مع خيار نشر مستشارين عسكريين ومستشارين لشؤون الشرطة لتقديم الدعم الاستشاري وفي مجال بناء القدرات لسلطات الدولة فيما يتعلق بمسائل وشواغل الحماية، على نحو مماثل للمفهوم المذكور أعلاه. ويمكن أن يعمل هؤلاء المستشارون أيضاً مع قوات الشرطة السودانية ومتطوعي الخفارة المجتمعية وشبكات حماية المرأة وشركاء آخرين.

75 - وهناك مجالات أخرى من الدراية والأصول الفنية يمكن أن تبني على تجارب العملية المختلطة في دعم تنفيذ السلام وبناء السلام. فعلى سبيل المثال، واستنادا إلى اتفاقات السلام السابقة، وفرت العملية المختلطة الدعم لجهود لجنة وقف إطلاق النار وجهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من خلال هيئات وطنية ومن خلال نهج مجتمعي المنحى. وسيستمد بعض هذه المسائل أيضا من الدعم المستمر الذي تقدمه العملية المختلطة إلى محادثات السلام في جوبا.

خامسا - استعراض مالي عام

76 - أذنت الجمعية العامة للأمين العام، في قرارها 278/73 باء ومقررها 355/73 وقرارها 261/74، بالدخول في التزامات للعملية المختلطة بمبلغ لا يتجاوز 258,0 مليون دولار للفترة من 1 تموز/يوليه إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 ومبلغ لا يتجاوز 130,2 مليون دولار للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 آذار/مارس 2020.

77 - وحتى 6 شباط/فبراير 2020، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للعملية المختلطة 278,5 مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام حتى ذلك التاريخ 2 937,0 مليون دولار.

78 - وسُدِّدت تكاليف القوات والشرطة المشكّلة للفترة الممتدة حتى 31 تموز/يوليه 2019، في حين سُدِّدت تكاليف المعدات المملوكة للوحدات للفترة الممتدة حتى 31 آذار/مارس 2019، وفقاً لجدول السداد الفصلي.

سادسا - ملاحظات

79 - لا يزال رئيس الاتحاد الأفريقي والأمين العام يتابعان المسار غير المسبوق للانتقال السياسي في السودان بتفاؤل حذر. ومنذ صدور التقرير الخاص السابق في تشرين الأول/أكتوبر 2019، تمكنت السلطات الانتقالية السودانية من توقيع اتفاقين مع أحد الفصيلين في المنطقتين وللمسار الشمالي. وأُحرز تقدم نحو اختتام المحادثات بشأن دارفور بمشاركة النازحين والنساء وجماعات المجتمع المدني. واتخذت السلطات المؤقتة أيضا خطوات لإنهاء القيود المفروضة على مشاركة المرأة في صنع القرار، وتعزيز المساءلة، والمضي قدما في الإصلاحات السياسية، وفقا للإعلان الدستوري.

80 - وفي الوقت نفسه، أكدت حوادث أمنية مختلفة وقعت في الخرطوم وغرب دارفور في الأشهر الماضية أيضا هشاشة الفترة الانتقالية. ولا تزال الظروف الاقتصادية عصيبة، ولدى السودانيين - ولا سيما

النساء والشباب – احتياج ماس إلى عوائد السلام، سواء من المعونة الدولية والاستثمار الأجنبي أو تسوية النزاعات التي جففت الميزانيات الوطنية. وفي دارفور، على الرغم من انحسار الاشتباكات الواسعة النطاق، لا تزال المواجهات مستمرة بين القوات الحكومية وحركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد. ويمكن أن تتصاعد التوترات القبلية بشأن الأراضي وحقوق الرعي وغيرها من الموارد الشحيحة إلى مستوى كبير من العنف، يتجاوز بكثير قدرة مؤسسات سيادة القانون السودانية على الاستجابة. ولا تزال ترتكب تجاوزات لحقوق الإنسان، بعضها على يد أفراد نظاميين، وهناك ما يقرب من مليوني شخص لا يزالون نازحين. وستواجه أيضاً المناطق الأخرى المتضررة من النزاعات، ولا سيما المنطقتان، تحديات في مجال بناء السلام.

81 – وما برح السؤال المحوري فيما يتصل بالتخفيض التدريجي للعملية المختلطة والمناقشات المتعلقة بخيارات ما بعد العملية المختلطة يتعلق بكيفية حماية التحولات المتزامنة الجارية في السودان، سواء من حيث التحول العام في نظام الحكم والاقتصاد في البلد، أو من حيث دعم توطيد السلام، لا سيما في دارفور، وكذلك في مناطق أخرى، حسب نتائج محادثات السلام في جوبا. وفي دارفور، سلطت التوترات المستمرة في مناطق الاضطراب الضوء على ضرورة الخروج المسؤول للعملية المختلطة دون نفي المبدأ الأساسي لمسؤولية الدولة عن حماية مواطنيها.

82 – ويجب أن يكون العامل الحاسم وراء تحديد الشكل الدقيق للكيان اللاحق للعملية المختلطة هو قدرته على التنفيذ الفعال لولاية يحتمل أن تكون متعددة الأوجه: فالشكل ينبغي أن يتبع المهمة. وإذ يضع رئيس الاتحاد الأفريقي والأمين العام في الحسبان الدروس المستفادة من البعثات السابقة، فإنهما يلتمسان إقرار الأهداف الاستراتيجية المبينة في التقرير والنظر في الإذن بإنشاء ونشر بعثة سياسية متكاملة صغيرة لبناء السلام لبدء تقديم الدعم السياسي للمرحلة الانتقالية الجارية، التي بدأت منذ ستة أشهر، مع مراعاة الأولويات والطرائق المبينة أعلاه، وذلك كمرحلة أولوية وريثما يجرى المزيد من التقييم. وفي الوقت نفسه، تعتزم الأمم المتحدة نشر فريق تخطيط للعمل مع قيادة البعثة المقترحة على وضع عملية تخطيط متكاملة، سيدعى إليها الاتحاد الأفريقي، مثلما حدث في السابق. ومن شأن هذه العملية توجيه المناقشات المشتركة مع النظراء السودانيين وغيرهم من المحاورين الرئيسيين، وتيسير الملكية الوطنية، ووضع مخطط عام لتكوين البعثة وتسلسل مهامها وتفاصيل التنفيذ، إلى جانب وضع ترتيبات تتعلق بالتخفيض التدريجي للعملية المختلطة.

83 – وعلى النحو الذي جرى تأكيده في البيان الصادر عن مجلس السلم والأمن في جلسته 913 المعقودة في 3 آذار/مارس بشأن انتقال العملية المختلطة، تظل الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي عنصرا حاسما يتجاوز العملية المختلطة. وسيتم خلال عملية التخطيط المقبلة وضع طرائق مفصلة للشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في البعثة الجديدة. ويمكن أن يشكّل التعاون المستمر بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، استناداً إلى الميزة التنافسية لكلتا المنظمتين، من خلال طائفة من الأنساق، بما في ذلك آلية تنسيق رفيعة المستوى أو عمليات مشتركة بشأن مهام محددة، على النحو المبين أعلاه. وعن طريق العمل معا، تقف المنظمتان بحزم ظهيراً لعملية الانتقال السودانية.

84 – وفي الختام، يود رئيس الاتحاد الأفريقي والأمين العام أن يعربا عن الامتنان للممثل الخاص المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بدارفور، جيريمَياه مامابولو، ولقيادة البعثة وجميع أفراد العملية المختلطة، وفريق الأمم المتحدة القطري، والشركاء في العمل الإنساني، الذين يواصلون العمل في إطار من التعاون على تحقيق أهدافنا المشتركة، والمستشار الخاص المعني بالسودان والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي لما قدماه من دعم مستمر.